مجلس النواب
فريق الأصالة و المعاصرة
الرقم :23429

الرباط في : 1/4/2021

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

حقيقة فرض رسوم (غير قانونية) على مجموعة من التجار بسوق الأحد بأكادير

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

أصدرت هيئات جمعوية لمهني وتجار سوق الأحد بأكادير بيانا منددا بقرار جماعة أكادير، المتمثل فيما أسمته "إلزام التاجر وإرغامه وإكراهه على أداء مبالغ مالية طائلة غير شرعية وغير قانونية". حيث ورد في ذات البيان، أن المجلس الجماعي لأكادير أقدم على فرض رسوم جديدة على التجار، وباشر إجراءات غير قانونية من أجل استخلاص هذه "الرسوم الباطلة "، وتوجهه إنذارا أولا لهؤلاء التجار في بداية سنة 2019، ثم إنذارا ثانيا في بداية 2021، وكلا الإنذارين يتضمن مبالغ مالية غير مفصلة ودون تحديد السند القانوني في فرضها، وجاءت تحت مسمى "المبالغ المالية الخاصة بواجب الضمانة" و"المبالغ المالية الخاصة بالمساهمة في البناء" و "المبالغ المالية الخاصة بواجب الاحتلال عن الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2017".
وبناء عليه، نسائلكم السيد الوزير المحترم عما يلي :
-ما حقيقة "الرسوم غير القانونية" المشار إليها في نص السؤال أعلاه؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.
إمضاء:
وهبي عبد اللطيف